المنتدى الحضري العالمي
الدورة الثالثة عشرة

برنامج الموئل

نداء باكو من أجل العمل

توفير السكن للجميع:
مدن ومجتمعات محلية آمنة
وقادرة على الصمود



نداء باكو من أجل العمل

يمثل نداء باكو من أجل العمل، المستلهَم من الطابع العملي للدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي، التي عُقدت في باكو، أذربيجان، ثمرةَ عملية جماعية ومتساوية وشاملة للجميع أُعدّت بالتعاون بين الأطراف المعنية. وهو يقدم مجموعة من المساهمات المتنوعة المقدمة من الجهات المعنية عبر مختلف القطاعات ومجالات الحوكمة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والنساء، وكبار السن، والأطفال والشباب، والشعوب الأصلية، والمهنيين، والأكاديميين، والباحثين، والحكومات المحلية والإقليمية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وأعضاء البرلمان، والقطاع الخاص، والجهات الفاعلة الأخرى العاملة في مجال الإسكان.

وتمثل هذه الوثيقة ثمرة أشهر من العمل شملت مشاورات شاملة مع الأطراف المعنية، وذلك في الفترة التي سبقت انعقاد الدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي. ونحن نرحب بالتقدم المحرز ونحتفي به، وندعو إلى اعتماد هذا النهج التشاوري بوصفه ممارسة معتادة على مدار دورة المنتدى الحضري العالمي، على أن تستند المشاورات التي تسبق المنتدى وتليه إلى آلية منظمة لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، من أجل ضمان الاستمرارية والمساءلة.

ونعرب عن تقديرنا الصادق لحكومة أذربيجان لاستضافتها دورة رائدة من المنتدى الحضري العالمي، التي شارك فيها أكثر من ٥٨ ٠٠٠ مشاركًا من ١٧٦ دولة، مما يجعلها أكبر دورة للمنتدى الحضري العالمي حتى الآن. ولأول مرة في التاريخ، وبمبادرة من البلد المضيف، شارك ٢٧ من رؤساء الدول أو الحكومات في جلسة إلقاء بيانات القادة. وحضر الجلسة أكثر من ١٠٠ وزير، إلى جانب نائب الأمين العام للأمم المتحدة، والعديد من الشخصيات البارزة الأخرى. وتشمل الابتكارات التي أُطلقت في الدورة الثالثة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة الحضري جائزة باكو الحضرية، ومركز الأعمال والابتكار، وحرم أكاديمية المنتدى الحضري العالمي، ومركز الممارسات.

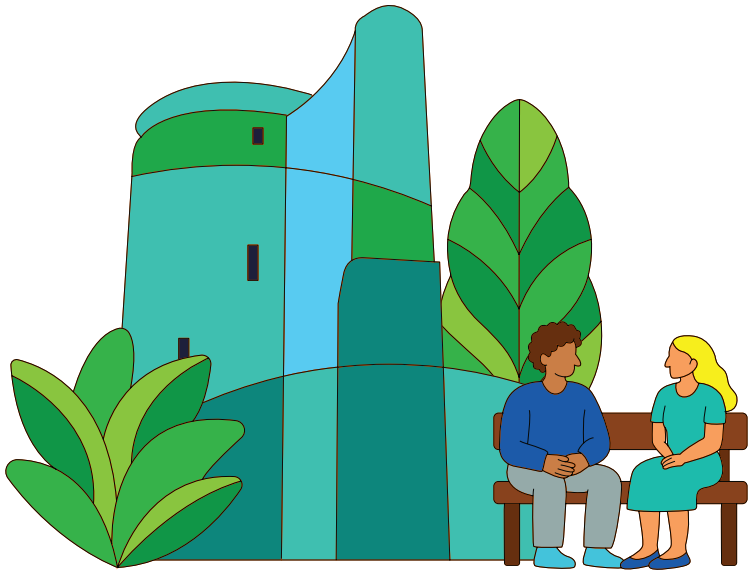

الديباجة

لقد باتت أزمة الإسكان العالمية قريبة من نقطة التحول. فهذه الأزمة ليست عشوائية، بل هي نتيجة لإخفاقات هيكلية ونظامية وإدارية عميقة. وتعزى هذه الأزمة المتعددة الأبعاد إلى عوامل معقدة ومترابطة تتعلق بالحرمان من الملكية، والاستعمار، والعنصرية، وعدم المساواة، وغيرها من التطورات التاريخية والحالية.



وتشير التقديرات إلى أن
٣,٤ مليار شخص
في جميع أنحاء العالم يعانون
من السكن غير اللائق.

فالبيت ليس مجرد أربعة جدران وسقف. إنه مكان يمنح الكرامة والثقافة والهوية، والأهم من ذلك كله، فهو دعامة لمستقبل آمن. وهو يمثل عنصرا أساسيا في نظام مترابط مع المرافق والخدمات العامة الأخرى، مثل الأماكن العامة والمدارس ووسائل النقل والمرافق الصحية. لذلك، يجب الاعتراف بالدور الاجتماعي والبيئي للإسكان، وإعطاؤه الأولوية باعتباره حقاً من حقوق الإنسان في قلب أجندة التنمية، وإدماجه في رؤية أوسع نطاقاً للحق في المدينة، والحماية الاجتماعية، والنمو الاقتصادي.

- في جميع أنحاء العالم، تؤدي أمولة وتسليع الإسكان إلى تفاقم عدم المساواة والفقر في المناطق الحضرية. وقد أصبحت المساكن غير ميسورة التكلفة، وهي مشكلة تتفاقم بسبب عملية الترقية الحضرية للأحياء الفقيرة وتزايد انعدام أمن الحيازة، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه التباين المكانية والتشرد.
- تعد نظم إدارة الأراضي والتخطيط الضعيفة السبب الرئيسي وراء العديد من التحديات السكنية، بما في ذلك التفرقة المكانية، وأوجه التباين في البنية التحتية، والتوسع الحضري العشوائي، والتي غالبًا ما تؤدي إلى المضاربة في السوق والنزوح الداخلي.
- على الرغم من الالتزامات العالمية والوطنية، فإن التمويل العام المخصص للإسكان آخذ في التقلص، ولا يزال التمويل التقليدي مجزأً وقصير الأجل، كما أنه يفتقر إلى الترابط الكافي مع المناطق التي يتم فيها تخطيط المساكن وبناؤها وتزويدها بالخدمات وتطويرها وإدارتها.
- تقف الحكومات المحلية والإقليمية في مقدمة عملية التحول والتنفيذ الحضري، لكنها غالبًا ما تفتقر إلى الصلاحيات أو القدرات أو الموارد اللازمة لمعالجة أزمة الإسكان العالمية.
- تخلف النزاعات والحروب وتدمير المدن آثارا مباشرة على البنية التحتية المدنية، مثل المدارس والمستشفيات والمرافق العامة والمساكن، فضلاً عن النظم البيئية والتنوع البيولوجي، مما يؤدي إلى نزوح السكان داخليا وإجبارهم في كثير من الأحيان على أن يصبحوا لاجئين أو نازحين داخليين.
- تشهد التركيبة السكانية للمراكز الحضرية والمدن الضخمة والمدن الثانوية تغيرات سريعة. ويواجه معظم المراكز الحضرية صعوبات في تلبية الطلب على أنظمة الإسكان المشتركة بين الأجيال التي توفر الدعم والرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، والأطفال، والنساء، والشعوب الأصلية، وكبار السن.
- تتزايد حالات الإخلاء القسري على الصعيد العالمي، مما يؤدي بشكل مباشر إلى النزوح ويؤدي إلى تفاقم أزمة الإسكان. إن هدم بيت ما لا يقتصر على مجرد فقدان المتعلقات الشخصية. إنه يتسبب في صدمة نفسية وعاطفية وجسدية طويلة الأمد.
- تتأثر المدن في جميع أنحاء العالم تأثراً شديداً بتغير المناخ، بما في ذلك من خلال الفيضانات الهائلة، وارتفاع درجات الحرارة في المناطق الحضرية، وتدهور جودة الهواء. وتواجه الأسر والأفراد الذين يعيشون في مساكن غير لائقة آثاراً غير متناسبة ناجمة عن تغير المناخ.
- تاريخياً، تحملت النساء عبء أعمال الرعاية، ومع ذلك ما زلن يواجهن عوائق هيكلية في مجالات مثل السكن، وملكية العقارات، والتوظيف، والخدمات الأساسية، والتنقل.

- تؤدي الأزمة الاقتصادية والعوامل الأخرى المساهمة في ذلك إلى تشرد الأسر والأفراد بوتيرة لم يسبق لها مثيل. كما أن العديد من المدن تختار تجريم التشرد، وغالبًا ما يكون ذلك دون طرح حلول أو بدائل تذكر.

- في جميع أنحاء العالم، لا يتم دمج قطاع الإسكان بشكل كافٍ في النظم الاقتصادية ونظم البنية التحتية الأوسع نطاقاً، مثل شبكات المياه والصرف الصحي، والكهرباء، ووسائل النقل، والاتصالات، والمرافق العامة، والتعليم، والصحة. ويساهم عدم التنسيق في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية وصيانتها وتمويلها في تفاقم الآثار المترتبة على عدم كفاية المساكن.

- تسهم مواد البناء والتشييد، مثل الإسمنت، بنحو ثلث انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، وذلك على حساب استخدام البدائل خفيضة الكربون وتقنيات البناء التقليدية وتلك الخاصة بالشعوب الأصلية.

- غالبًا ما تؤدي القدرات المهنية غير الكافية، ونقص البيانات والأدلة، إلى اتخاذ قرارات سيئة، مما يشجع على الممارسات الاستغلالية والفساد.

وعلى الرغم من هذه السمات المشتركة، فإن كل حي ومدينة ودولة ومنطقة وقارة لها طابعها المميز. وبغية فهم طبيعة هذه الأزمة فهماً حقيقياً، فإن السياق المحلي والوطني يكتسي أهمية بالغة.

ويستدعي حجم أزمة الإسكان العالمية استجابة حازمة ومتضافرة وعاجلة. وفي جوهر هذا النداء إلى العمل توجد مطالبة بإعادة ترتيب أولويات الإسكان، وبأن يسترشد بسياسات إسكان متكاملة تدعمها إجراءات منظمة تشمل مختلف أصحاب المصلحة، وتمويل طويل الأجل مخصص للسياق المحلي، وقدرات تنفيذ محسّنة، وحوكمة متعددة المستويات، واستثمارات عامة مستدامة، وآليات مساءلة قابلة للقياس.



تتأثر المدن في جميع أنحاء العالم تأثراً شديداً بتغير المناخ، بما في ذلك من خلال الفيضانات الهائلة، وارتفاع درجات الحرارة في المناطق الحضرية، وتدهور جودة الهواء.



الانتقال من التشخيص إلى العمل

إننا نُقر بالالتزامات المستمرة التي شكلت العمل المتعدد الأطراف في مجال الإسكان، بدءًا من الاعتراف الدولي بالسكن اللائق كحق من حقوق الإنسان وصولاً إلى مؤتمرات الموئل، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وميثاق المستقبل. وفي العام الذي يصادف الذكرى العاشرة لاعتماد الخطة الحضرية الجديدة، ندعو الدول الأعضاء إلى تسريع وتيرة التنفيذ وتعزيز الدور المحفز لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بصفته كياناً للشراكة والتنسيق في معالجة أزمة الإسكان العالمية.

وتقدم الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٩ برنامج عمل لتسريع الإجراءات المتعلقة بالإسكان من خلال آليات متنوعة، مثل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع. ويُشجَّع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على المشاركة بنشاط في مداولات الفريق العامل، وترشيح الخبراء والممارسين، وتعزيز المشاركة الشاملة من خلال ضمان إشراك الفئات غير الممثلة تمثيلاً كافياً.

وهناك فرصة واضحة لجعل العقد المقبل، والدورات الخمس المقبلة للمنتدى الحضري العالمي (٢٠٢٦–٢٠٣٦)، عقدًا للعمل من أجل تسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والتقدم بشكل ملموس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تتضمن نتائج المنتدى الحضري العالمي التزامات قابلة للمتابعة، وأن توثق البرامج والمشاريع الناجحة، وأن تحدد مسارات التنفيذ لتكون مرجعاً لخطة عمل ما بعد عام ٢٠٣٠.

وتسهم المبادرات المحلية والوطنية في خلق زخم سياسي قوي لخطة الإسكان. ويحدد ملخص الاجتماع الوزاري بشأن الخطة الحضرية الجديدة، وإعلان نيروبي الذي اعتمد في الدورة الثانية للمنتدى الحضري الأفريقي، الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٢٦، والعديد من الاتفاقيات الإقليمية، أولويات طموحة فيما يتعلق بتوفير سكن ملائم وميسور التكلفة وشامل وقادر على الصمود أمام تغير المناخ. كما تفتح هذه الوثيقة الباب أمام إمكانية ظهور أشكال جديدة من التعاون والتعلم والتآزر فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

وينقسم النداء من أجل العمل إلى ثلاثة أجزاء: الاعتراف بالحقوق الأساسية والعوامل الكامنة وراء أزمة الإسكان، والتصدي لمظاهرها المباشرة، وإصلاح نظم الإسكان من أجل مستقبل عادل وشامل وقادر على الصمود ومستدام للجميع.

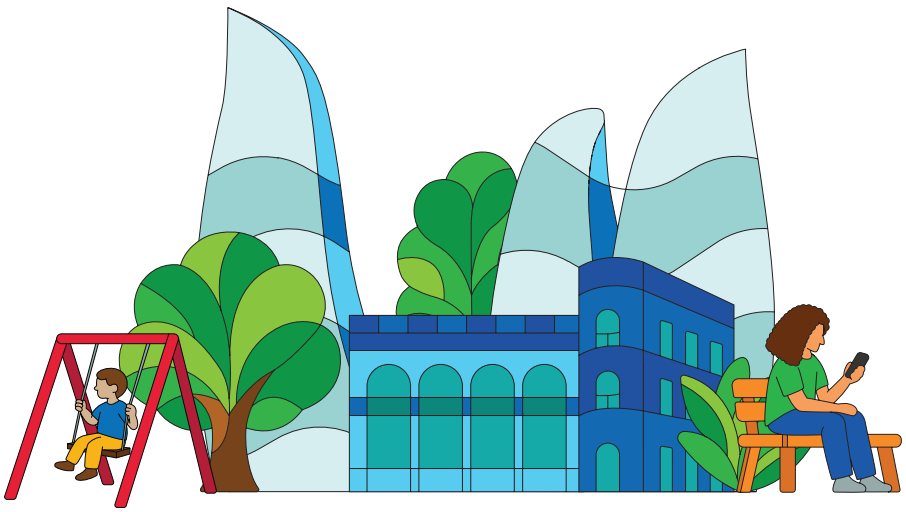

التعرف على الحقوق والدوافع الكامنة

1. حماية حقوقنا الإنسانية واحترامها وإعمالها

لا يزال السكن يُعامل، في سياقات متنوعة، بوصفه سلعة لا بوصفه حقا، إذ تؤدي عمليات الإخلاء والهدم والنزاعات والتشريد إلى تقويض الكرامة والأمن وسبل العيش. وإننا ندعو إلى اعتماد وتنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال الإسكان بشكل كامل، بما في ذلك ضمانات ضد الإخلاء القسري، وتعزيز حماية حقوق الحيازة وحماية المستأجرين، وإمكانية اللجوء إلى العدالة. وبدعم من المنظمات الدولية، يتعين على الحكومات الوطنية والمحلية أن تدمج هذا النداء في الأطر القانونية والسياساتية وأطر تخطيط استخدام الأراضي والأطر المؤسسية التي يتم فيها الاعتراف بالوظيفة الاجتماعية والبيئية للإسكان وحمايتها. وإننا ندعو إلى اتباع نُهج مؤسسية تقودها المجتمعات المحلية وتتميز بطابع تشاركي في إطار النظم الإسكانية الإقليمية والوطنية والمحلية.

2. حماية بيوتنا

غالبًا ما تضطر الأسر والأفراد والنازحون داخليًّا إلى العيش في مساكن غير آمنة أو دون المستوى المطلوب، مما يعرّضهم لمزيد من النزوح وانعدام الأمن والإقصاء. وإننا ندعو إلى اتباع نُهج متكاملة في مجال الإسكان تربط بين الاستجابة الإنسانية والتعافي والتنمية الطويلة الأجل، وتعزز التعافي الحضري القادر على تحمل تغير المناخ والمتمحور حول الإنسان في البيئات الهشة وبيئات ما بعد النزاع، وتسهل الوصول إلى التمويل المخصص للتنمية وتغير المناخ. ويتعين على الحكومات الوطنية والمحلية، والجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والتنموي، والمؤسسات الدولية حماية المساكن والبنية التحتية المدنية الأساسية، وتعزيز الضمانات ضد النزوح والتدمير، ودعم الآليات التي تضمن التنفيذ الفعال لهذه الحماية. وهناك سوابق عالمية مهمة في مجال إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك ما قامت به حكومة أذربيجان. وإننا نحث الدول الأعضاء على اتباع نهج منسق لإعطاء الأولوية لجهود إعادة الإعمار والتعافي، وبالتالي عودة النازحين داخلياً إلى ديارهم. وينبغي أن تضمن جميع الحكومات الوطنية الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

3. الاعتراف بتنوعنا

لا تزال أنظمة الإسكان تتجاهل السياقات المحلية والتداخل بين الجنس والعرق والثقافة والعمر والإعاقة والوضع القانوني والجنسية، وهي العوامل التي تسهم في الإقصاء وعدم المساواة في الحصول على الأراضي والمساكن. ونحن ندعو إلى اتباع نُهج في مجال الإسكان تراعي الأجيال المختلفة وتقاطع المسائل، وتضع الناس في صميم السياسات وعمليات التنفيذ، مع الاعتراف بالمجموعات المتنوعة باعتبارها شريكة في صياغة هذه السياسات. ويجب أن يقود المجتمع المدني والحركات على مستوى القاعدة، بالتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص والمهنيين، الجهود الرامية إلى ترسيخ التنوع وحمايته في سياسات الإسكان.

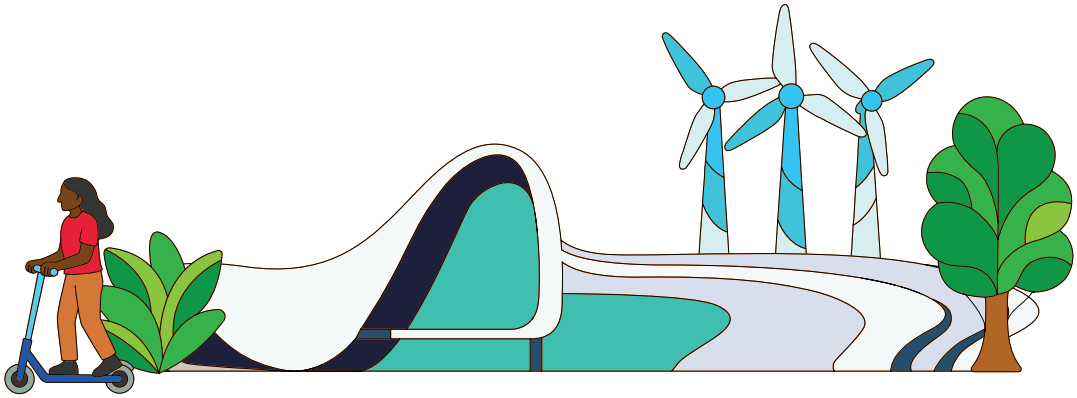

4. لنجعل بيوتنا قادرة على تحمل تغير المناخ

تؤدي الآثار المناخية إلى تفاقم انعدام الأمن السكني والنزوح، مما يؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات التي تعاني أصلاً من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في مختلف الأحياء والمدن والمناطق. وتُحدث الفيضانات المتكررة، وحالات الجفاف، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والحرارة الشديدة، وتدهور جودة الهواء آثاراً مدمرة على الصحة العامة، والنظم الإيكولوجية، وسبل العيش، ومستوى المعيشة، ونوعية الحياة بشكل عام. وإننا ندعو إلى إقامة نظم إسكان تعزز القدرة على تحمل تغير المناخ، وتحافظ على التنوع البيولوجي، وتخفف من الآثار الضارة من خلال حلول قائمة على الطبيعة، تقودها المجتمعات المحلية، وترتكز على الواقع المحلي، وتهدف إلى تحقيق العدالة المناخية، وتدعمها عمليات التحضر والتخطيط المراعية للبيئة. وإننا ندعو إلى تعزيز الممارسات التي يقودها السكان، والممارسات المحلية، وممارسات السكان الأصليين، والممارسات التقليدية، إلى جانب التدخلات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي، من أجل تعزيز البنية التحتية القادرة على الصمود، والطاقة المتجددة، والخدمات الأساسية، والتأهب للكوارث والوقاية منها، وسبل العيش، وشبكات التواصل الاجتماعي.

الاستجابة للمظاهر المباشرة

5. البيت بوصفه عاملا محفزا للاندماج

غالبًا ما تكون المساكن في عزلة عن البنية التحتية والخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية، حيث يؤدي الزحف الحضري العشوائي والفصل المكاني وسوء تنسيق تخطيط استخدام الأراضي إلى دفع الأسر ذات الدخل المنخفض إلى المناطق الهامشية والمهمشة البعيدة عن مناصب العمل والخدمات والفرص. وندعو إلى اتباع نهج متكامل وتشاركي في التخطيط المكاني، يُنفَّذ من منظور المساواة بين الجنسين، يربط بين الإسكان والنقل والخدمات وسبل العيش والتراث الطبيعي والثقافي، مع تعزيز إنشاء أحياء متنوعة وشاملة ومتعددة الأجيال تتمتع بخدمات جيدة. وإننا ندعو المهنيين والأكاديميين والمؤسسات البحثية إلى التعاون مع الحكومة والمجتمع المدني من أجل وضع رؤية مشتركة تدعو إلى التخطيط الحضري المتكامل وتقديم إعانات محددة الأهداف تشمل الإسكان والفرص الاقتصادية والنقل.

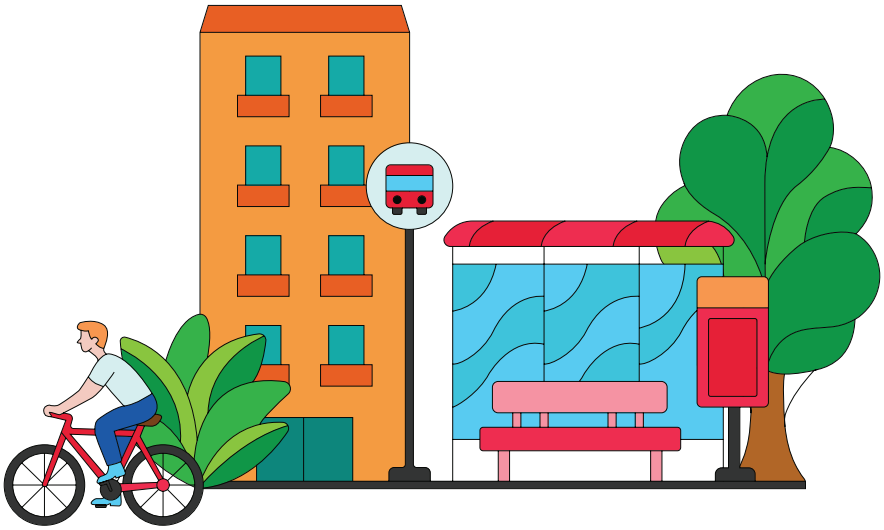

6. ضمان أن تكون البيوت في متناول الجميع

أصبحت تكاليف السكن باهظة بشكل متزايد بسبب ارتفاع أسعار الأراضي، والمضاربة العقارية، وعقود الإيجار القصيرة الأجل، وعدم استقرار أسواق العمل، ومحدودية المعروض من المساكن، وعدم المساواة في الحصول على التمويل، مما يدفع العديد من الأسر والأفراد إلى التشرد والعيش في ظروف معيشية غير لائقة. وإننا ندعو إلى اتخاذ تدابير مستدامة لتحسين يسر التكلفة، بما في ذلك توسيع نطاق الوصول إلى مساكن الإيجار والمساكن الاجتماعية، وتعزيز عملية تقسيم إلى مناطق شاملة للجميع، وتقوية الإعانات واستراتيجيات خفض التكاليف، وتنظيم ممارسات المضاربة، وتحسين أنظمة الضرائب العقارية وإتاحة فرص الحصول على التمويل لجميع فئات الدخل. ونشجع أعضاء البرلمانات والحكومات الوطنية على اتخاذ تدابير تشريعية تحمي يسر التكلفة، مع تشجيع زيادة العرض من خلال برامج الإسكان العام، ومؤسسات تمويل التنمية، والقطاع الخاص، ومبادرات الإسكان الذاتي.

7. ضمان توفير السكن دون تمييز

تتجاوز الأحياء شكلها المادي وموقعها؛ فهي مساحات للرعاية والتواصل الاجتماعي والثقافة والأمان والحياة الجماعية، تتيح ازدهار القدرات البشرية والرفاهية والشعور بالانتماء للمجتمع. وإننا ندعو إلى اتباع نُهج إسكانية تراعي المنظور والتنوع الجنسانيين والميل الجنسي، وتعزز سهولة الوصول والقرب والأمان والرفاهية والاندماج الاجتماعي، وذلك عن طريق التصدي للعنف الجنساني، وتعزيز المساحات العامة والمشتركة، ودعم تصميم مساكن شامل وجامع. وإننا نحث الحكومات والهيئات المهنية والمجتمع المدني على وضع مبادئ توجيهية واضحة تعزز إنشاء أحياء شاملة ومتعددة الاستخدامات، تسهم في توطيد التماسك الاجتماعي، والحد من التفرقة، وتحسين مستويات الأمان والصحة والكرامة للجميع.

8. لنوقف عمليات الإخلاء القسري

تشكل عمليات الإخلاء القسري والنزوح انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً، حيث تقوض أمن السكن، وتدمر سبل العيش، وتفاقم أزمة المناخ، وتقوض الكرامة، وتضعف النظم المجتمعية المحلية، وغالباً ما تتم دون ضمانات أو بدائل كافية. ونحن ندعو إلى توفير حماية أقوى ضد عمليات الإخلاء القسري والنزوح، بما في ذلك الضمانات القانونية وآليات الرصد والنهج الوقائية التي تضمن تأمين الحيازة، مع إعطاء الأولوية للتحسين في الموقع، والنهج التي تقودها المجتمعات المحلية، والتعويضات الكافية والبدائل المناسبة في الحالات التي يتعذر فيها تجنب النقل. ويجب على اللجان البرلمانية والإدارات الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية، بدعم من كيانات الأمم المتحدة، تعزيز المساءلة وإنشاء آليات دائمة تضم أصحاب المصلحة المتعددين لرصد الأنماط العالمية للإخلاء القسري والنزوح وتحديدها ومعالجتها.



تحويل نظم الإسكان

9. تنويع نُهج الإسكان

هناك الملايين من الناس الذين يساهمون بالفعل في تشكيل ملامح المدن من خلال نظم إسكان ذاتية البناء وتدريجية وغير رسمية، ومع ذلك لا تزال هذه الحقائق لا تحظى بالاعتراف السياسي والقانوني. وإننا ندعو إلى اتباع نهج متنوع ومتجذر محليًا ويشمل التحسين التدريجي للسكن، ورفع مستوى المستوطنات العشوائية على نطاق المدينة، وتسوية أوضاعها القانونية، وسكن الإيجار والسكن الاجتماعي، والتعاونيات، والصناديق الاستئمانية لأراضي المشاع، والإسكان الشامل للجميع، والمساكن التي يقودها المجتمع المحلي. كما نشجع على تقوية التعاون بين الحكومات الوطنية والمحلية، والمجتمع المدني، ومقدمي خدمات السكن والمشغلين في مجال الإسكان، ومؤسسات التمويل التابعة للقطاع الخاص، والبنوك، بهدف ابتكار برامج مدفوعة بالطلب وتحفيزها من خلال مزيج من الأدوات المالية العامة والخاصة والمجتمعية والصغرى والمختلطة.

10. تخصيص أراضٍ لبناء المساكن

إن تزايد التحضر، وتصاعد الأمولة، وضعف نظم إدارة الأراضي، كلها عوامل تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الأراضي، والمضاربة العقارية، والتفاوت المكاني، وانعدام ضمان حيازة الأراضي. وإننا ندعو إلى تعزيز الإشراف العام والمحلي على نظم الأراضي من خلال التنظيم المناسب لأسواق الأراضي، والحد من المضاربة، وفرض الضرائب على الممتلكات، وتوفير السكن الشامل للجميع، ورسوم التطوير، وتحصيل قيمة الأراضي، وذلك من أجل ضمان الوصول العادل إلى الأراضي المزودة بالخدمات والمخفضة المخاطر. كما نناشد البرلمانات والإدارات الحكومية الوطنية نقل صلاحيات إدارة الأراضي إلى السلطات المحلية والحكومات المحلية، والمؤسسات المعنية بالأراضي، والمجتمعات المحلية، والجهات الفاعلة في مجال التنمية، وتعزيز حقوق الحيازة وحمايتها، مع العمل في الوقت نفسه على تطوير أنظمة إدارة الأراضي الشاملة والخاضعة للمساءلة.

11. توفير الأموال حيثما دعت الحاجة إليها

لا تزال أنظمة تمويل الإسكان مجزأة وغير منسقة وصعبة المنال، مع استثمارات عامة محدودة، وتفاوت في فرص الحصول على الائتمان، إلى جانب آليات لا تصل إلى الأسر والمجتمعات ذات الدخل المنخفض. وإننا ندعو إلى إعادة تصور سلسلة القيمة لتمويل السكن بهدف إعطاء الأولوية للشمول وتوسيع النطاق، وذلك من خلال تعزيز التمويل البلدي مع التركيز على الاستقلالية المالية واستراتيجيات توليد الإيرادات. كما ندعو مصارف التنمية والقطاع الخاص إلى إعطاء الأولوية لتيسير الحصول على الائتمان، ووضع أطر تمويل طويل الأجل يمكن التنبؤ بها، وتكون راسخة على المستوى المحلي ومتاحة لمن هم في أمس الحاجة إليها. ونشجع القطاع الخاص على إقامة شراكات مع الحكومات الوطنية والمحلية، والمصارف المركزية، والمؤسسات المالية، ومجموعات الادخار المجتمعية المنظمة، من أجل الريادة في إيجاد طرق جديدة لحساب المخاطر وإدارتها، وتوجيه الإعانات، وتوسيع نطاق الوصول إلى الائتمان، والتمويل المختلط. كما نشجع أعضاء البرلمان والخزائن الوطنية على تنويع الإعانات الحكومية لتتناسب مع النُهج السكنية المتنوعة التي تجذب المدخرات الخاصة والمجتمعية.

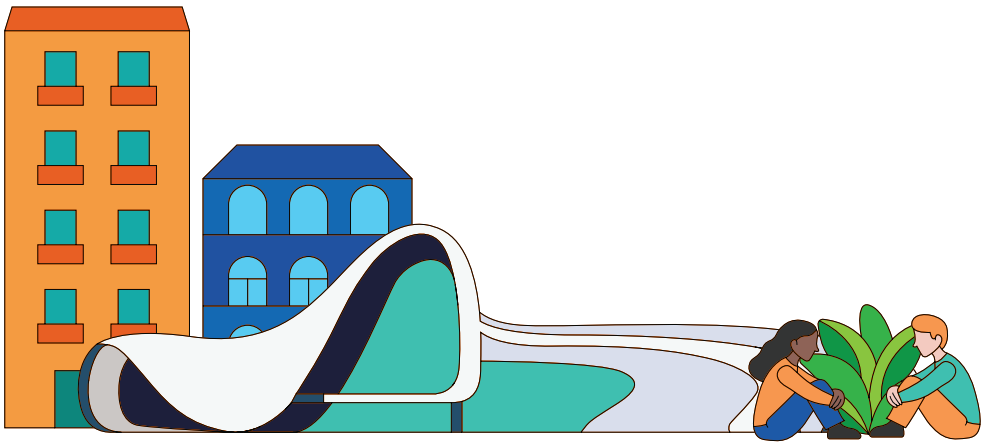

12. تشجيع اتباع نهج متعدد القطاعات ومتعدد الجهات الفاعلة

تستمر نظم التخطيط المجزأة في تعزيز الإقصاء، والتفاوت المكاني، والنمو الحضري غير الفعال، وذلك من خلال فصل الإسكان عن الأراضي والبنية التحتية ووسائل النقل وسبل العيش والخدمات الأساسية. وإننا ندعو إلى اتباع نُهج تخطيطية متكاملة وقائمة على النظم، تدمج الإسكان ضمن أطر إقليمية وحضرية أوسع نطاقاً، مع تعزيز المساواة والاندماج والعدالة المكانية والحق في المدينة. كما نحث الدول الأعضاء على ضمان أن تكون هذه العملية مدفوعة بتمكين الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والحركات على مستوى القاعدة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص من المشاركة في تحقيق النتائج.

13. تعزيز الحوكمة المتعددة المستويات والقائمة على المشاركة

تتطلب نظم الإسكان الفعالة تعاوناً قوياً وشراكات وتنسيقاً بين جميع مستويات الحكومة والحركات على مستوى القاعدة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة المهنية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وغالبًا ما تُكلَّف الحكومات المحلية والإقليمية — بدءًا من المدن المتوسطة وصولاً إلى المدن الضخمة — بمهمة التنفيذ دون أن يتوفر لها ما يلزم من صلاحيات أو تمويل أو دعم مؤسسي لتحقيق النتائج المرجوة بفعالية. وإننا نناشد الدول الأعضاء أن تمضي قدما بالإصلاحات الهيكلية التي توضح المسؤوليات، وأن تعمل على تحسين التنسيق بين المؤسسات والقطاعات وأصحاب المصلحة، وتمكين الحكومات المحلية والإقليمية من خلال التمويل اللامركزي، وأدوات التخطيط التشاركي، وتعزيز القدرات المؤسسية والتنفيذية. ويتعين على الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية، والمجتمعات المحلية، والمهنيين، وشركاء التنمية، والمجتمع المدني تعزيز آليات الحوكمة المتعددة المستويات والمتعددة الأطراف على المستويين الحضري والإقليمي، والتي تدعم توفير السكن الشامل للجميع، وتحسين المستوطنات العشوائية على نطاق المدينة، والتحول الحضري المرتكز على الواقع المحلي.

14. الالتزام بالتنفيذ والمساءلة والإنجاز

لا يوجد نقص في الالتزامات المتعلقة بالإسكان، إلا أن التنفيذ لا يزال قاصراً بسبب ضعف التنسيق، ومحدودية القدرات، وعدم فعالية النظم. وإننا ندعو إلى تنفيذ استراتيجيات وطنية للإسكان تتضمن مسارات واضحة وأهدافًا قابلة للقياس وآليات قوية للرصد وإعداد التقارير، إلى جانب الاستثمار المستمر في نُظم التعليم والتدريب والتطوير المهني التي تعزز القدرات التنفيذية. ونشجع المجتمع المدني والحكومات المحلية والإقليمية والوطنية على إقامة شراكات، وإنشاء منتديات حضرية وطنية ولجان مشتركة قوية، بهدف بناء القدرات وتعزيز التنسيق وتوثيق الممارسات الناجحة ورصد التقدم المحرز. وعلى الصعيد العالمي، نشجع موئل الأمم المتحدة على الاستفادة من المنتدى الحضري العالمي باعتباره آلية رئيسية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتوسيع نطاق الممارسات الناجحة في مجال الإسكان.



15. استخدام المعرفة والبيانات لتحقيق المصلحة العامة

غالبًا ما تعمل نظم الإسكان بمعلومات غير كافية ومجزأة وقديمة، لا سيما فيما يتعلق بسجلات الأراضي، ودراسات الإسكان والسوق، وبيانات التعداد السكاني والمعلومات الديموغرافية، والبيانات الاقتصادية. وهذا يضعف القدرة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة بسرعة والكوارث الطبيعية، وكذلك القدرة على التخطيط الطويل الأجل. ونحن ندعو إلى التزام قوي باتباع نهج قائم على الأدلة يجمع بين البيانات المحلية والبيانات التي تقودها المجتمعات المحلية والمعارف العلمية والأكاديمية. كما ندعو الأوساط الأكاديمية وشركاء البحث والممارسين إلى سد الثغرات في المعرفة والقدرات، من خلال الاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي، بهدف تطوير أطر تحليلية وتجريبية أكثر قوة. وإننا نشجع المنظمات الدولية والحكومات والأوساط الأكاديمية على الدعوة إلى توفير المزيد من الموارد من أجل تسريع وتيرة الأبحاث، لا سيما في بلدان الجنوب. ويشمل ذلك وضع برامج محددة الأهداف لتنمية القدرات لدى المهنيين ومسؤولي القطاع العام والمجتمع المدني والحركات على مستوى القاعدة، بهدف تعزيز عمليات التخطيط التشاركي.

وفي الختام، نتوجه بالشكر إلى حكومة وشعب أذربيجان على كرم ضيافتهم. فنداء باكو من أجل العمل يمثل دعوة طموحة لمواجهة أزمة الإسكان من جذورها. ويجب أن ننظم جهودنا بشكل جماعي لمواجهة هذه التحديات، دون أن نترك أحداً خلف الركب.

إخلاء مسؤولية: نداء باكو من أجل العمل هو وثيقة ختامية للدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي أُعدت بمبادرة من الأطراف المعنية، وتستند إلى المشاورات والمناقشات التي جرت بين الأطراف المعنية والشركاء. ولا تشكل هذه الوثيقة نتيجة تفاوضية بين الحكومات، ولا تعكس بالضرورة آراء الدول الأعضاء أو الأمانة العامة للأمم المتحدة أو مواقفها الرسمية.



#WUF13

للاستفسار عن المشاركة والاستفسارات العامة والإعلامية:

unhabitat-wuf@un.org

@WorldUrbanForum

@World Urban Forum

@WUF_UNHabitat

@WUF_UNHabitat

امسح الرمز للمزيد

المنتدى الحضري العالمي
الدورة الثالثة عشرة

برنامج الموئل

wuf.unhabitat.org